

التوصل إلى اتفاق جديد في المساعدة القانونية

04 سبتمبر/أيلول 2024 استفسارات وسائل الإعلام

أبرمت حكومة ألبرتا وهيئة المساعدة القانونية في ألبرتا ونقابة المحامين في ألبرتا اتفاق حوكمة جديد طويل الأجل.



من اليسار إلى اليمين: ريان كابو، محامي ملكي، رئيس مجلس إدارة هيئة المساعدات القانونية في ألبرتا، ميكي أمري، وزير العدل والمدعي العام، دينا ستيلبيك، محامي ملكي، رئيسة نقابة المحامين في ألبرتا.

من خلال عملية تعاونية، وقعت حكومة ألبرتا وهيئة المساعدة القانونية في ألبرتا ونقابة المحامين في ألبرتا اتفاق حوكمة جديد مدته خمس سنوات، وهو ما يمثل فهماً مشتركاً لأهمية برنامج المساعدة القانونية عالي الجودة والمستقل والمستدام.

ومن المقرر أن يدخل اتفاق الحوكمة الجديد حيز التنفيذ في 6 سبتمبر/أيلول 2024، ويستمر حتى 5 سبتمبر/أيلول 2029. بالتوقيع على هذا الاتفاق، التزم جميع الأطراف المعنية بضمان استقرار نظام المساعدة القانونية في ألبرتا واستمراره في تلبية احتياجات من يحتاجون إلى المساعدة القانونية. ويؤكد الاتفاق الجديد على التزام حكومة ألبرتا بضمان وصول سكان ألبرتا إلى العدالة، مع إدراك أن المساعدة القانونية هي خدمة مهمة لكثير من سكان ألبرتا الذين يواجهون عوائق مالية تمنعهم من الحصول على الدعم القانوني.

"إن توفير خدمات المساعدة القانونية في ألبرتا هو التزام مشترك تأخذه جميع المجموعات المعنية على محمل الجد. هدفنا هو ضمان الاستدامة والمساءلة المالية للمساعدات القانونية لجميع سكان ألبرتا الآن وفي المستقبل، وهذا الاتفاق الجديد يضعنا على المسار الصحيح".

ميكي أمري *Mickey Amery*، وزير العدل والمدعي العام

يشكل هذا الاتفاق خطوة مهمة في ضمان الوصول إلى العدالة في ألبرتا، وخاصة بالنسبة للفئات الأكثر حرماناً في مجتمعنا. ستواصل حكومة ألبرتا العمل والتشاور مع هيئة المساعدة القانونية في ألبرتا، ونقابة المحامين في ألبرتا، وغيرهما من الأعضاء الرئيسيين في نظام العدالة لضمان أن القرارات المتعلقة بتوجيه خدمات المساعدة القانونية مستقبلاً في المقاطعة تعتمد على البيانات وتستشهد بالاحتياجات القانونية للفئات الضعيفة في ألبرتا. تبقى حكومة ألبرتا ملتزمة باستمرارية خدمات وتمويل المساعدات القانونية والعمل مع شركائنا.

حقائق سريعة

أبرز نقاط اتفاق الحوكمة 2024-2029:

- أحكام للمشاورات المستمرة بين حكومة ألبرتا، وهيئة المساعدة القانونية في ألبرتا، ونقابة المحامين في ألبرتا وشركاء نظام العدالة والتي من شأنها إرشاد التوجه المستقبلي لخدمات وتمويل المساعدات القانونية.
- تعزيز التعاون وضمان أن تكون المساعدة القانونية في ألبرتا فعالة وتستجيب لاحتياجات سكان ألبرتا وممولة بشكل مستدام ومسؤولة مالياً.
- من المقرر أن تبلغ ميزانية منحة هيئة المساعدة القانونية في ألبرتا للفترة 2024-2025 110 مليون دولار.
- تمول حكومة ألبرتا ومؤسسة ألبرتا القانونية والحكومة الفيدرالية هيئة المساعدة القانونية.

أخبار ذات صلة

- تمديد اتفاق الحوكمة بشأن المساعدة القانونية واستئناف المفاوضات (5 يوليو/تموز 2024)
- المساعدة القانونية في ألبرتا: الوزير أمري (3 يوليو/تموز 2024)
- [تسهيل الحصول على المساعدة القانونية لسكان ألبرتا \(14 فبراير/شباط 2024\)](#)
- تسهيل الوصول إلى العدالة لجميع سكان ألبرتا (17 مارس/آذار 2023)
- زيادة التعرّف على محامي المساعدة القانونية (21 ديسمبر/كانون الأول 2022)

• تحديث المساعدة القانونية (5 أكتوبر/تشرين الأول 2022)

استفسارات وسائل الإعلام

تشينيني أنوكورو **Chinenye Anokwuru**

780-720-1915

السكرتير الصحفي الأول، وزارة العدل